مؤشرات مكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي دراسة مطبقة على العاملين بالجمعيات الأهلية في مجال حماية البيئة بمدينة الرياض.

إعداد

د. جعفر محمد ذيب شفلوت

أستاذ علم الاجتماع المشارك بكلية علوم الجرينة

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض

دورية الانسانيات. كلية الآداب. جامعة دمنهور

العدد الحادى و الستون - يوليو -الجزء الثالث - لسنة 2023

مؤشرات مكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي
دراسة مطبقة على العاملين بالجمعيات الأهلية في مجال حماية البيئة بمدينة الرياض.

د. جعفر محمد ذيب شفلوت

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تحديد مؤشرات مكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي، والتي تمثلت في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية والإدارية، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تستهدف توصيف مؤشرات مكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي، وتمشياً مع نوع الدراسة فقد اعتمد الباحث على منهج المسح الاجتماعي لعينة من العاملين بالجمعيات الأهلية في مجال حماية البيئة بمدينة الرياض، وتحدد مجتمع الدراسة في العاملين في مجال حماية البيئية، وتحددت عينة الدراسة في عينة قوامها (90) من العاملين بالجمعيات الأهلية في مجال حماية البيئة بمدينة الرياض.

وقد أكدت نتائج الدراسة أن مستوى المؤشرات الاجتماعية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي، (قوي)، وقد جاءت بمتوسط حسابي عام (2,43) وانحراف معياري عام (0,82)، وأن مستوى المؤشرات الاقتصادية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي، (قوي)، وقد جاءت بمتوسط حسابي عام (2,56) وانحراف معياري عام (0,79)، وأن مستوى المؤشرات التشريعية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي (قوي)، وقد جاءت بمتوسط حسابي عام (2,66) وانحراف معياري عام (0,73)، بالإضافة إلى أن مستوى المؤشرات الإدارية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي (قوي)، وقد جاءت بمتوسط حسابي عام (2,60) وانحراف معياري عام (0,71).

الكلمات المفتاحية: مكافحة– البيئة– الجرائم البيئية– المجتمع السعودي.

Abstract:

The study aimed to identify the indicators of combating environmental crimes in the Saudi society, which were represented in the social, economic, legislative and administrative indicators. Among the civil society workers in the field of environmental protection in Riyadh, and the study population was determined in the field of environmental protection, and the study sample was determined in a sample of (90) workers in civil societies in the field of environmental protection in Riyadh.

The results of the study confirmed that the level of social indicators for combating environmental crimes in Saudi society is (strong), and it came with a general arithmetic mean (2.43) and a general standard deviation (0.82), and that the level of economic indicators for combating environmental crimes in Saudi society is (Strong), and it came with a general arithmetic mean (2.56) and a general standard deviation (0.79), and that the level of legislative indicators for combating environmental crimes in Saudi society is (strong), and it came with a general arithmetic mean (2.66) and a general standard deviation (0.79). 0.73), in addition to the level of administrative indicators for combating environmental crimes in Saudi society (strong), with a general arithmetic mean (2.60) and a general standard deviation (0.71).

Keywords: combating – the environment – environmental crimes – Saudi society.

المقدمة:

في عام 1999 صدر ميثاق الأمم المتحدة وهو مبادرة دعت بمقتضاها للتحلي بروح المواطنة المؤسسية، والمشاركة الطوعية في التنمية المستدامة، بالإضافة إلى المسؤولية البيئة ومكافحة الفساد، وكان هذا الميثاق هو نقطة الانطلاق لمفهوم المسؤولية المجتمعية، كما جاءت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 لتؤكد أهمية المسؤولية المجتمعية حيث تعتمد على ثلاث محاور أساسية وهي المجتمع والاقتصاد المزهر والوطن، وكل محور يتضمن التزامات وأهداف تمثل نموذجاً للمسؤولية المجتمعية والتي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال حماية البيئة واستغلال مواردها بشكل مناسب. (المسؤولية المجتمعية وروية المملكة 2030)

ولقد بذلت المملكة العربية السعودية جهودها لضمان مساهمتها في معركة حماية البيئة ومواردها، ومواجهة التحديات البيئية في المملكة والمرتبطة بالحياة البرية والبحرية والثروة الحيوانية والسمكية، والبيئة الزراعية بشكل عام. بالإضافة إلى تحديات الطقس وتلوث الهواء والمياه والتربة، وجهود المملكة في الحد منها، بالإضافة إلى الجهود الدولية للمملكة في حماية البيئة، وبرامج ومبادرات إعادة تدوير النفايات، بالإضافة إلى التراخيص البيئية والطاقة المتجددة والتشريعات البيئية القائمة على الأنظمة والاستراتيجيات الدولية للحفاظ على الحياة البرية.

حيث أن تلويث البيئة أصبح ظاهرة خطيرة على الصعيد الدولي أو الداخلي مما يتطلب قواعد قانونية تستجيب لتغطية الأضرار الناجمة عن التلوث الذي يتجه إلى ذات الحياة الإنسانية لكي يعدمها أو يعرقلها، فعلى الإنسان أن يحافظ على نقاء الهواء وصفاء الماء وكل عمل يصدر عنه مخالفاً للتعليمات يعد جريمة في حق نفسه وحق غيره. (علال، 2018)

كما أدت العلاقة السلبية بين الإنسان والبيئة في العصر الحديث إلى ظهور ظاهرة جديدة من الظواهر البيئة الخطيرة، والذي أدت إلى اهتمام العالم أجمع لدراستها والحد من مخاطرها الضارة على الإنسان والبيئة. (أرناؤوط، 1997) فالإنسان في بداية نشأته لم يكن تعامله مع البيئة مثلما أصبح تعامله الآن، خاصة في ظل إغفاله التام للاعتبارات البيئية، مما أسهم في حدوث الظواهر البيئية التي نعاني منها الآن كظاهرة الاحتباس الحراري، والتغيرات المناخية وتدهور الغطاء النباتي وارتفاع نسبة تلوث مياه البحار والمحيطات وغيرها، وكل هذه الظواهر لم تكن مألوفة من قبل، وأدت بدورها إلى تسارع الاستنزاف بالبيئة وإحداث خلل بالتوازن البيئي، والذي ينجم عنه جرائم بيئية تستوجب العقوبة. (الرشيدي، 2012)

لذلك اهتم المجتمع الدولي بالمشاكل البيئية وعقد العديد من المؤتمرات منذ السبعينات من القرن الماضي، ومنها مؤتمر ستوكهولم 1972، والذي تعتبر أن الجرائم البيئية من أخطر الجرائم ضد الإنسانية، وترتبط الجرائم الأكثر شيوعاً ضد البيئة بالاستغلال غير القانوني للحيوانات والنباتات البرية والتلوث. (إلياس، 2020)

كما تواجه البيئة في الدولة العربية بشكل عام وفي المملكة العربية السعودية بشكل خاص، تحديات كبيرة من أهمها غياب الوعي البيئي وعدم مواكبة التشريعات البيئية لمخاطر التلوث البيئي، ويعد النظام العام للبيئة الصادر عام 1422هـ، نظام متكامل يهتم بالأمور البيئية في المملكة العربية السعودية. (القانوني البيئي السعودي، 1422هـ)

بالإضافة إلى وجود صعوبات تواجه حماية البيئة في المملكة العربية السعودية ومن أهمها: العقوبات التشريعية وتداخل الأنظمة واللوائح وغياب المسؤولية المجتمعية. (الشريف، 1432هـ)

وبازدياد التقدم والتطور العلمي تزداد مشكلة التلوث أكثر، وعليه تصبح قضية حماية البيئة تمثل بعداً رئيسياً من أبعاد التحديات، ونتيجة للمخاطر وزيادة تفاقم مستوى التدهور البيئي بسبب سوء تصرف الإنسان مع بيئته والانتهاكات الصارخة ضد البيئة واستنزاف مواردها وإدخال الملوثات من مواد كيماوية وصناعية وحرائق ونفايات وهذا ما يسمى بالجرائم البيئية. (سنسوري وجابري، 2021)

وتعد مكافحة الجرائم البيئية مؤشراً حضارياً يدل على مدى تقدم ورقي المجتمعات الإنسانية ومرتبطة بالبيئة ارتباطاً وثيقاً، فالبيئة هي كل ما يحيط بالإنسان والحيوان والنبات ومظهر من المظاهر الأخرى المختلفة، ولأن الإنسان ظاهرة اجتماعية وليدة الحياة الاجتماعية فهو بالضرورة يتأثر بالبيئة التي ينشأ من خلالها ويتعامل معها ويحاول تنظيم أنشطة الأفراد وعلاقتهم بالبيئة سواء كانت أنشطة إيجابية تتعلق بالاستغلال الأمثل للموارد، أو أنشطة سلبية تتعلق بالعدوان على البيئة وتدمير مواردها والإخلال بأنظمتها وتوازنها الطبيعي الأمر الذي ينجم عنه جرائم بيئية. (امبارك، 2017)

لذا يعتبر موضوع مكافحة الجرائم البيئية من المواضيع المهمة التي يتم تناولها بالدراسة لما لها من أهمية على الصعيد المجتمعي والدولي، ونظراً لما يحدثه النشاط البشري من تأثيرات على البيئة، وما أنتجته الصناعة والتكنولوجيا من جرائم بيئية، حيث أصبح من الضروري التدخل بإجراء المسؤولية المجتمعية والبحث عن الإجراءات الواجب إتباعها سواء كانت فنية أو قانونية لما لها أثر في مكافحة الجرائم البيئية. (امبارك، 2017)

كما يربط النظام بين حماية البيئة من الملوثات وحقوق الإنسان لاقترانهما ببعض، حيث أن البيئة المكان التي يتعايش فيه الإنسان ويتكيف ويمارس نشاطاته، وبناءً على ذلك فالتغيير الذي يطرأ على البيئة يطرأ على الإنسان وغيره من الكائنات الحية، ويتوجب على ذلك تدخل المسؤولية المجتمعية.

وانطلاقاً مما تقدم، فإن المسؤولية المجتمعية تجاه الجرائم البيئية من أهم الأدوات التي لها أثر في حماية البيئة؛ إزاء الاعتداءات التي تقع عليها، إذ يترتب على الجرائم البيئية قيام المسؤولية المجتمعية وتحققها بما في ذلك الحق في السؤال عن التعويض؛ لمكافحة الضرر، وعليه يساعد في رسم حدود واضحة داخل النظام البيئي (الدعجاني، 2022)

أولاً: مشكلة الدراسة:

يعد خطر الجرائم البيئية وخطر التلوث البيئي، خطر جديد ذو خصوصية معقدة، ويترتب عليها صعوبة إثبات وجود الخطر ونسبته إلى شخص معين يمكن أن يكون مسئولاً عن تعويض الأضرار التي تترتب علية، وتعد البيئة هي الوسط الطبيعي الذي يقوم به الإنسان وغيره من الكائنات الحية والكائنات الغير حية في العيش والتفاعل مع بعضها البعض في توازن يهيئ وسط مناسب لحياة الإنسان (بوخالفة، 2017) وتتسم البيئة بنظام في غاية الدقة والاتزان، صنعها خالق عظيم، قوله تعالى "صنع الله الذي أتقن كل شيء"، ولكن الإنسان قام بالعبث بكل جميل في البيئة، هدد كل ما فيها، ومرتكبو هذه الجرائم يشكلون تهديداً وخطراً على البيئة، وهذا الخطر ليس قاصر على الوقت الحالي بل يمتد إلى الأجيال القادمة. (العيسى، 2021)

إن الاهتمام بالمشكلة البيئية والوعي بذلك بدأ في أول مؤتمر للبيئة في استوكهولهم 1972، ثم مؤتمر تبليس في عام 1979، ثم مؤتمر ريود جانيرو عام 1992، وإعلان قمة الأرض عام 1992م، والذي ناقش عدة قضايا بيئية منها حماية الغلاف الجوي، وموارد الأرض، والتنوع البيولوجي وحماية موارد المياه العذبة والبحار والمحيطات وترشيد استخدامها، وبالتالي وجدت قرارات ومواثيق دولية ومعاهدات ومؤتمرات بلورت بشكل تدريجي للحفاظ على البيئة من خلال مجموعة قوانين تفرض العقوبة لمن يخالفها. (علال، 2018)

والملاحظ في دول العالم الثالث أنها لا تقييم وزناً للبيئة ولا للتنمية المستدامة حيث محكوم عليها بالتبعية للغير حتى في أبسط الأمور، أما الدول المتطورة فأصبحت تهدد البيئة وتنقل للغير أضرارً عابرة للحدود وتهدد مستقبل البشرية جمعاء، وكرست منظمة الأمم المتحدة جهوداً من أجل المحافظة على البيئة ومكافحة الجرائم البيئة. (الحديدي، 1992)

وتعد الجرائم البيئة من بين الجرائم المستحدثة التي ساهمت في بلورتها البحوث العلمية، مما دفع بالدولة للتدخل من أجل مواجهتها ومعرفة سلطتها التشريعية بسن القوانين اللازمة لتجريمها، فحداثة الجرائم البيئية مرتبطة بالصور المستحدثة لسلوكيات الإنسان السلبية تجاه البيئة. (سنسوري وجابري، 2021)

وكذلك تعتبر الجرائم البيئية من بين الجرائم المصطنعة الماسة بالمصالح الإنسانية للمجتمع، فهي تنطوي على عدوان تمس بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية الجديرة بالحماية القانونية، فتأثيرها لا يمس فرد محدد بل يصيب المجتمع دون استثناء، فمفهوم البيئة يعد من أكثر المواضيع التي تتطلب تضافر الجهود والمسؤولية المجتمعية من كافة أفراد المجتمع. (بوخالفة، 2017)

ولذلك اهتمت المملكة العربية السعودية من ضمن خطط التنمية الخمسينية على ضرورة استمرار العمل البيئي من خلال تحسين الصحة العامة وضمان سلامة المواطن وحماية البيئة الطبيعية من التصحر والتلوث، حيث قامت بالتصدي لهذه الجرائم عن طريق فرض عقوبات على مرتكبيها، كما نصت المادة (32) من النظام الأساسي للحكم على عمل الدولة المحافظة على البيئة وتطويرها ومنع التلوث عنها (العيسى، 2021)

ومن خلال التعرض لأهم القضايا التي ناقشتها أهم المؤتمرات الدولية المتعلقة بالبيئة، فإن أغلب التقارير العلمية المرتبطة بها ابتداء من مؤتمر ستوكهولهم إلى مؤتمر باريس حول تغيير المناخ عام 2015م، ورؤية المملكة العربية السعودية 2030، تسعى المملكة العربية السعودية إلى تحقيق استدامة بيئية متقدمة في السلامة البيئية من أجل إنشاء مجتمع حيوي ينعم أفراده بنمط حياة صحي، فنصت الرؤية على"يعدّ حفاظنا على بيئتنا ومقدراتنا الطبيعية من واجبنا دينيّا وأخلاقياً وإنسانياً، ومن مسؤولياتنا تجاه الأجيال القادمة، ومن المقومات الأساسية لجودة حياتنا، نسعى إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية المستدامة والحفاظ على سلامة البيئة ومواردها، من خلال اتخاذ المملكة العربية السعودية دور المسؤولية المجتمعية والعديد من الخطوات والتدابير لإدارة ومكافحة الجرائم البيئية والعمل للقضاء عليها والتقليل من خطورتها". (رؤية 2030 في المحافظة على البيئة، 2022)

وما أشارت له دراسة الشريف (2015) بأن العقوبات في المملكة العربية السعودية غير كافية لإضفاء حماية قانونية من شأنها وقاية البيئة من ملوثات وتهديدات النفايات الخطرة، وأن غياب الوعي البيئي لأفراد المجتمع يعتبر من أهم الإشكاليات التي يجب معالجتها من أجل الوصول إلى بيئة خالية من النفايات السامة وهذا يحتاج جهود جميع الجهات من أجل مكافحة الجرائم البيئية، ومنها المسؤولية المجتمعية التي تعتبر أحد أهم دعائم الحياة المجتمعية الهامة

ووسيلة من وسائل تقدم المجتمع ومدى تحمل الأفراد والمؤسسات للمسؤولية تجاه أنفسهم واتجاه الآخرين، والمؤسسات المسئولة مجتمعياً يكون فيها مبادئ المساءلة والشفافية والسلوك الأخلاقي واحترام سادة القانون، وتلبي جميع المعايير القانونية لتحقيق تنمية المستدامة.

واستناداً على ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما مؤشرات مكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي.

ثانياً: أهمية الدراسة:

(1) الأهمية العلمية النظرية:

1. تعد هذه الدراسة من الدراسات الهامة التي تتناول مؤشرات مكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي، خاصة وأن المملكة العربية السعودية بكافة مؤسساتها الحكومية والأهلية والتطوعية تهتم في الفترة الحالية بالثورة الصناعية والتلوث بكافة أشكاله وكيفية مواجهة الجرائم البيئية.
2. قد تفيد هذه الدراسة الى الاضافة العلمية والنظرية لمجموعة من المؤشرات (الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية والادارية) لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي.

(2) الأهمية العملية التطبيقية:

1. قد تفيد هذه الدراسة المسئولين عن حماية البيئة ومكافحة الجرائم البيئية الى التوصل لمجموعة من المؤشرات (الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية والادارية) لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي.
2. قد تفيد هذه الدراسة في مساعدة المسئولين عن حماية البيئة ومكافحة الجرائم البيئية على وضع الرؤية المستقبلية وتحقيق التنمية المستدامة للبعد البيئي في المجتمع السعودي.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

يتحدد الهدف الرئيس للدراسة الحالية في: تحديد مؤشرات مكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي، ويتفرع من هذا الهدف الرئيس مجموعة الأهداف الفرعية التالية:

1. تحديد المؤشرات الاجتماعية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي.
2. تحديد المؤشرات الاقتصادية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي.
3. تحديد المؤشرات التشريعية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي.
4. تحدبد المؤشرات الادارية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

يتحدد التساؤل الرئيس للدراسة الحالية في: ما مؤشرات مكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي؟، ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما المؤشرات الاجتماعية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي؟
2. ما المؤشرات الاقتصادية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي؟
3. ما المؤشرات التشريعية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي؟
3. ما المؤشرات الادارية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي؟

خامساً: مفاهيم الدراسة:

(1) مفهوم المؤشرات:

المؤشر يعنى المحك أو المعيار الذي عن طريقة يمكن قياس التقدم أو التخلف. (الجوهري، 1994: 24) ويستخدم المؤشر بمعنى أنه الشيء الذي يوضح أو يشير أو يدل على البيانات الإحصائية التي تعبر عن الحقائق المتعلقة بالمتغيرات المجتمعية وما إلى ذلك. كما تعرف المؤشرات بأنها مقاييس كمية تستخدم في تحديد الأوضاع الاجتماعية الهامة في المجتمع وللمؤشرات ملامح أساسية فإما أنها تقديرات كمية تتم بشكل تصنيفي أو أنها تمثل مقياساً لاهتمامات اجتماعية. (السكري، 2000: 55)

كما تعرف المؤشرات بصفة عامة بأنها مجموعة من البيانات الكمية أو الكيفية التي تستمد من الحياة وتشير إلي جانب أو أكثر من جوانبها المختلفة سواء الاجتماعية منها أو الاقتصادية أو السياسية وتستهدف التوصل إلي إجابات كاملة ودقيقة للعديد من التساؤلات الاجتماعية، وهي وسيلة لتحديد المشكلات الخطيرة والبارزة في المجتمع، ولذا تستخدم في رسم السياسات المحافظة عليها ودعمها وتطويرها، أو تعديلها للتوائم مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. (الجوهري، 2000: 149)

وتعرف المؤشرات التخطيطية إجرائياً في الدراسة الحالية بأنها:

مجموعة من البيانات الكمية والكيفية التي ترصد واقع مكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي، وتتعلق تلك البيانات الكمية والكيفية بمجموعة من المتغيرات منها: المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية والإدارية.

(2) مفهوم الجرائم البيئية:

تعرف البيئة بأنها كل ما يحيط بالإنسان من مكونات حية، مثل الحيوانات والنباتات، ومكونات غير حية مثل الصخور والمياه والهواء والطقس وغير ذلك وتأثيرها على بعضها البعض. (العادلي، 2003: 14)

كما تعرف أيضاً بأنها مجموعة الظروف والعوامل والعناصر الطبيعية والحيوية والاجتماعية والثقافية المتفاعلة في توزان يهيئ وسطاً لحياة الإنسان. (عبد اللطيف، 1996: 57)

فالبيئة هي المكان الذي يقوم فيه الشخص بأنشطة حياته المختلفة، وتشمل في هذا الإطار جميع الكائنات الحية من الحيوانات والنباتات التي يتعايش معها الشخص وتشكل معًا سلسلة متصلة ببعضها البعض. (طه، 1984: 87)

وتعرف الجريمة البيئية بأنها ذلك السلوك الذي ينتهك به الجاني ما يحميه المشرع من خلال وضع عقوبة جنائية، والذي يتسبب طوعا أو غير طوعا، في تغيير خصائص البيئة، بشكل مباشر أو غير مباشر، ويؤدي إلى الإضرار بعناصر البيئة التي تؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية. (المالكي، 2008: 33)

فالجريمة البيئية هي كل فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر له القانون عقوبة أو تدبيراً احترازياً، وكل فعل فعل يصدر إرادة إجرامية يفرض له القانون جزاءاً جنائياً. (الأمين، 2016: 24)

كما تعرف الجريمة البيئية أيضاً بأنها الأفعال المحظورة شرعاً وقانوناً والتي تحدث تلوثاً بالبيئة أو تحدث بها الضرر. (كاظم، 2019: 114)

وتعرف الجريمة البئية اجرائياَ في الدراسة الحالية بانها:

مجموعة الأنشطة الغير قانونية التي يمارسها المواطن السعودي وتسبب الضرر بالبيئة، وتنتهك تفويض المشرع بالحماية بعقوبات جنائية، ويؤدي إلى إلحاق الضرر بالكائنات الحية والموارد الحية أو غير الحية، وهو ما يؤثر على ممارسة الحياة الطبيعية للمواطن في المجتمع السعودي.

سادساً: الدراسات السابقة والإطار النظري للبحث:

(1) الدراسات السابقة:

دراسة هاشمي (2017) بعنوان: الجرائم البيئية في الجزائر. إذا كان من المتفق عليه أن الجريمة حقيقة شرعية تمثل خرقا لقاعدة جنائية مجرمة. فمن البديهي أن نقول ينبغي تجريم كل الأفعال الضارة التي تلحق بالبيئة سواء كانت في صورة العمد أو الإهمال من طرف الإنسان الذي ورث الأرض وما عليها. فمع التطور الحاصل والثورة الصناعية تغيرت العلاقة بين الإنسان والبيئة حيث أنه من أجل تحقيق الرفاهية أصبح يستنزف الموارد الطبيعية بكل الأشكال وتوظيف مصادرها الطاقوية أدى هذا إلى ظهور مشكلات وأزمات تهدد سلامة البيئة والإنسان. فهذه المشكلات ثمرة عوامل ترجع إلى التكوين النفسي والذهني للجاني وعوامل تتعلق بالبيئة الخارجية التي يعيش فيها. لهذا شغلت مشاكل البيئة في السنوات الماضية حيزا كبيرا الحكومات والدول الخاصة التي تتضمن حماية البيئة، فعقدت الندوات

ورصدت الأموال ووضعت الخطط وسنت القوانين والتشريعات للحد من الانتهاكات على البيئة وأوردت هذه الأفعال في خانة الجرائم التي يعاقب عليها القانون.

دراسة الركراكي (2017) بعنوان: جرائم البيئة بين إقرار المسئولية وتحديد الضحايا. هدف البحث على التعرف على جرائم البيئة، بين إقرار المسؤولية وتحديد الضحايا. وتضمن البحث مبحثين، الأول تطرق إلى المسؤولية الجنائية للأشخاص عن جرائم البيئة، كاشفًا عن المسؤولية الجنائية للشخص الطبيعي، والمسؤولية الجنائية لممثل الشخص المعنوي وعن الجرائم البيئية، موضحًا انه لكي يتم تطبيق المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي يلزم توافر شرطين أساسيين وهما، ارتكاب الجريمة من شخص طبيعي له حق التعبير عن إرادة الشخص المعنوي، وارتكاب الجريمة لحساب الشخص المعنوي، والثاني كشف عن ضحايا الإجرام البيئي وكذا إشكالية التطبيق الزماني والمكاني، ومن ضحايا الإجرام البيئي الماء والهواء، والتربة والتلوث السمعي. وخلص المقال بالقول بأنه لا شك أن الإجرام البيئي أضحى من الموضوعات التي تفرض نفسها ضمن المنظومة التشريعية والفقهية، بالنظر إلى ما بلغته البيئة من مكانة متميزة، وبالنظر إلى حجم الاعتداءات والأضرار التي أضحت تهددها، كما أن حماية البيئة أضحت تفرضه برامج إستراتيجية للدول، حيث تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي كمعيار حقيقي للتنمية المستدامة، حيث برزت كمفهوم جديد في التعامل مع القضايا البيئية، مما يؤكد وعي المشرع بضرورة حماية حق الإنسان في العيش في بيئة سليمة ومتوازنة، هذا الحق الذي باتت تهدده الجرائم البيئية باتخاذها للمجال البيئي موضوعًا لها .

دراسة زرارقة (2020) بعنوان: مكافحة جرائم الإرهاب البيئي. لقد أضحت ظاهرة الإرهاب من أخطر الظواهر العالمية والتي أثرت بشكل سلبي على كثير من شعوب العالم، فهذه الظاهرة مع التطور التكنولوجي والعلمي الحاصل في العالم اليوم تنوعت طرقها وأساليبها، وظهرت مصطلحات جديدة كالإرهاب الإلكتروني والإرهاب البيئي، فهذا الأخير والذي يعتمد في غالبه على المواد الكيمياوية والإشعاعية وحتى الجرثومية، تستعمله العديد من المنظمات المتطرفة وحتى الدول في إثارة الخوف والرعب في نفوس الأبرياء بالإضافة إلى آثاره التدميرية للبيئة.

دراسة الكعيوش (2021) بعنوان: السياسة الجنائية في مواجهة الجرائم البيئية. هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسة الجنائية في مواجهة الجرائم البيئية. وتضمن العرض المنهجي تقسيمها إلى بابين، عرض الباب الأول السياسة الوقائية للحد من الجرائم البيئية، واشتمل على فصلين. قدم الأول مظاهر السياسة الوقائية في ظل الإستراتيجية الوطنية البيئية. وبين الثاني الآليات المؤسساتية لتجسيد الطابع الوقائي للبيئة. وحلل الباب الثاني سياسة التجريم والعقاب

في الجرائم البيئية، واحتوى على فصلين. تحدث الأول عن خصوصيات القواعد الموضوعية في الجرائم البيئية. وناقش الثاني خصوصية القواعد المسطرية في الجرائم البيئية. واختتمت الدراسة بالتأكيد على لن تكون للسياسة الجنائية البيئية الفعالية اللازمة في حماية البيئية وتحقيق أمل التنمية المستدامة لمجالاتها في ظل لهث الاستثمار الاقتصادي، إلا بأن يجعلوا المسؤولين والقائمين على المؤسسات الحكومية المكلفة بالبيئة من أنفسهم، قدوة حسنة في مجال حماية وتحسين البيئية وليس العكس؛ مع ضرورة التطابق التام بين الرغبة في الرغبة في الفعل سياسيا والنية في التطبيق واقعيا .

دراسة خوجلي (2021) بعنوان: الجرائم البيئية في السودان، قطاع الغابات نموذجاً دراسة تحليلية. هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أنواع الجرائم البيئية قطاع الغابات في السودان والوقوف على مشكلات الموارد الغابية السودان والإجراءات المتخذة ضد مرتكبي تلك الجرائم واستخدمت الدراسة عدد من المناهج المتعددة منها المنهج السببي التأثيري ومنهج الصورة والرؤية الجغرافية المتكامل والمنهج الإقليمي والمنهج الاستقرائي واعتمدت الدراسة التقارير والكتب ذات الصلة بموضوع الدراسة وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج مفادها هي إن هنالك العديد من الجرائم البيئية قطاع الغابات نسبة إلى نقص الكادر الحامي وضعف نشاطهم العملي بتلك الغابات في السودان وغياب المؤسسية والاحتكام لأهواء الطائفية في إزالة الغابات وتغيير أهداف الغابات إلى زراعة أو عمران غياب قانون الملوث يهدف وذلك لتقليل وتخفيف حدة الضرر أو عدم تكراره مرة أخرى وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات التي من شأنها المساهمة بتفعيل وتطوير قطاع الغابات في السودان مثل استخدام الرشادة البيئية تفعيل قانون الضريبة البيئة وإنشاء وحدة عدلية متمثلة في قوات للشرطة البيئية وأيضا وكالات نيابة تتعلق بالتعديات البيئية ومحاكم متخصصة تفصل في تلك التعديات والجرائم البيئية وذلك لاستدامة الغابات في ظل الظروف الحرجة هذه.

دراسة ليتيم (2022) بعنوان: أبعاد محاربة الجرائم البيئية بالاتحاد الأوروبي. هدفت الدراسة إلى دراسة الأبعاد المختلفة لمناهضة الجرائم البيئية بالاتحاد الأوروبي؛ إذ ينتهج هذا الأخير سياسة شاملة متشعبة الأبعاد؛ تتضمن شقا قانونيا وآخر أمنيا وثالث قضائيا. ويمتلك اليوم الاتحاد الأوروبي قناعة راسخة، مفادها أن محاربة الجرائم البيئية تتطلب إطارا قانونيا وقضائيا فعالا، وتنظيما مؤسساتيا محكما، وهيئات أمنية كفؤة، وتدريبا متواصلا للكوادر البشرية وفقا لأساليب مبتكرة، وكذا تعاونا دوليا متواصلا، لاسيما في مجال التبادل السريع للأدلة والمعلومات وإجراء التحقيقات الجنائية. ولقد خلصت هذه الورقة البحثية إلى عديد من النتائج الهامة، يذكر من بينها أن الاتحاد الأوروبي استحدث شرطة داخلية بدوله، على شاكلة

الإنتربول الدولي، وهي "اليوروبول" المكلفة بمحاربة الجريمة البيئية. كما أن جائحة الكوفيد قد أدت إلى تنامي الجرائم البيئية بالاتحاد الأوروبي بشكل ملفت؛ وهذا ما دفعه إلى اقتراح مشروع لائحة جديدة بشأن الحماية الجنائية للبيئة في شهر ديسمبر من عام 2021.

التعقيب على الدراسات السابقة:

أ. اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لقضية هامة من القضايا الاجتماعية وهي قضية الجرائم البيئية.

ب. اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لقضية جديدة لم تدرس من قبل – في حدود علم الباحث– وهي مؤشرات مكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي.

ج. استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة الدراسة وأهميتها العلمية والعملية، وصياغة أهدافها وتساؤلاتها وحدودها الموضوعية والبشرية والمكانية والزمانية، وكذلك صياغة إجراءاتها المنهجية.

(2) الإطار النظري للبحث:

– فئات الجرائم البيئية:

يشير تعبير الجرائم البيئية إلى مجمل الأنشطة غير المشروعة التي تمس بالبيئة وتعود بالنفع على بعض الأفراد والمجموعات والمنشآت.

ويمكننا تمييز خمسة فئات من الجرائم البيئية التي تعترف بها جمعية الأمم المتحدة للبيئة بوصفها كذلك، مع إنّ تعريفها القانوني يختلف من بلد إلى آخر، ألا وهي: (العادلي، 2003)

1. التجارة غير المشروعة بالأنواع البرية،
2. الاستغلال غير المشروع للغابات،
3. الصيد غير المشروع،
4. إلقاء النفايات والمواد الخطيرة والسامة والاتجار غير المشروع بها،
5. استغلال المعادن والاتجار غير المشروع بها.

– مشكلات التعامل مع الجرائم البيئية:

حددت دراسة أجرتها البيئة للأمم المتحدة عدة ثغرات رئيسية في الاستجابة للجريمة البيئية. والتي تتمثل في الافتقار إلى البيانات والمعرفة والوعي، وعدم وجود استخدام محدود للتشريعات، وانعدام الإرادة المؤسسية والحوكمة، ونقص القدرة في سلسلة الإنفاذ، وانعدام التعاون الوطني والدولي وتبادل المعلومات بين السلطات، وعدم المشاركة مع الجهات الفاعلة الخاصة المجتمعات المحلية. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2022)

ومن أجل سد هذه الفجوات، يحتاج المجتمع الدولي إلى إعادة تقديم البرامج المتعلقة بالجريمة البيئية، والشروع في إجراءات متضافرة وتبادل المعلومات، والاعتراف بالجرائم البيئية والتعامل معها كتهديد خطير للسلام والتنمية المستدامة، وتعزيز سيادة القانون على جميع المستويات البيئية.

ولذلك، تساعد منظمة الأمم المتحدة للبيئة البلدان في وضع أطر قانونية قوية بشأن الجريمة البيئية من خلال تطوير إرشادات الإنفاذ لمساعدة السلطات الوطنية على الامتثال للقوانين البيئية.

كما تعمل الأمم المتحدة للبيئة على بناء قدرات جميع الجهات الفاعلة المعنية بإنفاذ البيئة مثل الشرطة والمدعين العامين والجمارك، وأقامت منظمة الأمم المتحدة للبيئة مؤخراً شراكة مع جمعية المدعين العامين الأفارقة لإنشاء كتيبات تدريبية ومناهج دراسية بشأن ملاحقة الجرائم البيئية، ومساعدة البلدان على إدماج التثقيف المتعلق بالجريمة البيئية في مناهج تدريب الشرطة والمدعين العامين، من أجل تعزيز قدرتها على التحقيق في القضايا ومقاضاة مرتكبيها، وقد تم بالفعل هذا النوع من التدريب في أوغندا. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2022)

- مصادر التحري عن الجرائم البيئية:

تتحدد مصادر التحري عن الجرائم البيئية في: (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2022)

1. المنظّمات غير الحكوميّة، المحليّة والدّولية.
2. المواطنون.
3. المسؤولون الحكوميّون على اختلافهم، بما في ذلك المسؤولون المعنيّون بالتّجارة والنّقل.
4. مسؤولو الحماية.
5. المسؤولون عن إنفاذ القانون.
6. الصّيادون وعمّال الغابات وصيّادو الأسماك.
7. الأشخاص في سلسلة التّوريد، ولا يقتصر ذلك على البائعين بل يشمل أيضًا منْ يعملون في قطاع النّقل.
8. الأشخاص المدانون أو المسجونون بسبب الجرائم البيئيّة.
9. الباحثون العلميون.
10. المستهلكون.
11. القصص الإخبارية عن الاعتقالات والقضايا المرفوعة أمام المحاكم.

سابعاً: حدود الدراسة:

(1) الحدود الموضوعية: مؤشرات مكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي.

(2) الحدود البشرية: العاملين بالجمعيات الأهلية في مجال حماية البيئة بمدينة الرياض.

(3) الحدود المكانية: مدينة الرياض.

(4) الحدود الزمانية: العام 1444هـ.

ثامناً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

(1) نوع الدراسة والمنهج المستخدم:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تستهدف توصيف مؤشرات مكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي، وتمشياً مع نوع الدراسة فقد اعتمد الباحث على منهج المسح الاجتماعي لعينة من العاملين بالجمعيات الأهلية في مجال حماية البيئة بمدينة الرياض.

(2) مجتمع وعينة الدراسة:

تحدد مجتمع الدراسة في العاملين في مجال حماية البيئية في مدينة الرياض، وتحددت عينة الدراسة في عينة قوامها (90) من العاملين بالجمعيات الأهلية في مجال حماية البيئة بمدينة الرياض.

(3) أدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على أداة الاستبانة للعاملين في مجال مكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي، وقد تم تصميم الاستبانة في إطار مجموعة الخطوات المنهجية من خلال الاطلاع على الكتابات النظرية والبحوث والدراسات السابقة، والاستبانات ذات الصلة بموضوع الدراسة وقد تم تحديد أبعاد الاستبانة كما يلي:

وصف الاستبانة: تتكون الاستبانة من (40) عبارة تقيس مؤشرات مكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي، بالإضافة لمجموعة من المتغيرات المعبرة عن الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة. وقد أعطيت لكل عبارة من عبارات الاستبانة وزناً مدرجاً وفق مقياس ليكرت الثلاثي (موافق– إلى حد ما – غير موافق) فإذا كانت إجابة المبحوث (موافق) يحصل على ثلاث درجات، (إلى حد ما) يحصل على درجتين، (غير موافق) يحصل على درجة واحدة فقط، وتم حساب المتوسط الحسابي العام وفقاً للتدرج التالي:

جدول رقم (1) يوضح تدرج الاستبانة وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي

الدرجة	المستوى
1 إلى أقل من 1,67	ضعيف
من 1,67 إلى أقل من 2,32	متوسط
من 2,32 إلى أقل من 3	مرتفع

صدق الاستبانة: يعد الصدق إحدى الخصائص المهمة في الحكم على صلاحية أداة الدراسة (الاستبانة) ويعني الصدق جودة وصلاحية أداة الدراسة بوصفه أداة لقياس ما وضع لقياسه، والسمة المراد قياسها، ويتضمن صدق الاستبانة ما يلي:

(1) صدق المحكمين: قام الباحث بعرض الاستبانة بصورته الأولية على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، من أجل الكشف عن مدى صدق فقرات الاستبانة من حيث: (مدى ملائمة العبارات للبعد الذي وضعت فيه، مدى مناسبة العبارة للسمة التي تقيسها، سلامة ووضوح الصياغة اللغوية للفقرات).

(2) صدق البناء: ويعبر عنه بقدرة كلّ عبارة في الاستبانة على الإسهام في الدرجة الكلية، ويعبر عن ذلك إحصائيًا بمعامل ارتباط العبارة بالدرجة الكلية للاستبيان، بغض النظر عن معنى هذا الارتباط وظيفيا، وتم حساب صدق العبرات من خلال استخدام محك معامل ارتباط العبرات المناسبة، وقد تم الاعتماد في حساب صدق أداة الدراسة على أسلوب الصدق الثنائي الذي يهدف التعرف إلى مدى الاتساق الداخلي لأداة الدراسة من خلال معامل بيرسون الداخلي بين درجة كل عبارة، والدرجة الكلية لباقي العبارات في فقرات الاستبانة التي تنتمي إليها لقياس مدى صلاحية العبارات المتضمنة في أداة الدراسة بمعنى صدق المضمون وكذلك الاتساق بين الدرجة الكلية للاستبيان، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (2) يوضح معاملات ارتباط بيرسون لعبارات الاستبانة

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
1	0,57**	11	0,80**	21	0,75**	31	0,79**
2	0,86**	12	0,77**	22	0,79*	32	0,80**
3	0,59**	13	0,80**	23	0,65**	33	0,66*
4	0,90**	14	0,77**	24	0,83**	34	0,67**
5	0,59**	15	0,77**	25	0,61**	35	0,80**
6	0,85*	16	0,90**	26	0,73**	36	0,75**
7	0,81**	17	0,83**	27	0,68**	37	0,59**
8	0,85**	18	0,77**	28	0,73**	38	0,87**
9	0,90**	19	0,90**	29	0,61*	39	0,65**
10	0,77**	20	0,77**	30	0,85**	40	0,87**

ويتضح من نتائج الجدول السابق ارتباط جميع عبارات الاستبانة مع الدرجة الكلية للاستبيان بارتباطات موجبة دالة إحصائيا عند مستوى (0,05، 0,01) مما يعني أن جميع

عبارات الاستبانة تتمتع بدرجة صدق مرتفعة، وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة، وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق الدراسة.

معامل ارتباط كل عبارة بالدرجة الكلية للاستبانة:

جدول رقم (3) يوضح صدق البناء للعبارات (ارتباط درجات العبارات بالدرجة الكلية)

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
1	0,68**	11	0,65**	21	0,76**	31	0,75**
2	0,73**	12	0,75**	22	0,66*	32	0,65**
3	0,89**	13	0,80**	23	0,82**	33	0,19*
4	0,72**	14	0,67**	24	0,87**	34	0,76**
5	0,80**	15	0,75**	25	0,57**	35	0,75**
6	0,68*	16	0,87**	26	0,11*	36	0,82**
7	0,70**	17	0,57**	27	0,80**	37	0,86**
8	0,63**	18	0,76**	28	0,90**	38	0,83**
9	0,80**	19	0,47**	29	0,66*	39	0,75**
10	0,75**	20	0,64**	30	0,57**	40	0,72**

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن جميع العبارات دالة عند مستوى (0,05، 0,01) حيث تراوحت معاملات الارتباط للفقرات ما بين (0,11–0,90) وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة، وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق الدراسة الحالية.

ثبات الاستبانة: تم حساب الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ، كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (4) يوضح معاملات ألفا كرونباخ لثبات الاستبانة

م	المحور	عدد العبارات	قيمة ألفا
أ	المؤشرات الاجتماعية	10	0,64
ب	المؤشرات الاقتصادية	10	0,88
ج	المؤشرات التنظيمية	10	0,71
د	المؤشرات الإدارية	10	0,69
	الاستبانة ككل	40	0,73

يتضح من نتائج الجدول رقم (4) أن قيم معاملات ألفا كرونباخ لثبات محاور الاستبانة تراوحت بين (0,64–0,88) فيما بلغ معامل ثبات الاستبانة ككل (0,73)، وكلها قيم مرتفعة تدل على ثبات الاستبانة.

(4) الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها، استخدم الباحث العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية (SPSS)ومن أهم تلك الأساليب:

1. التكرارات والنسب المئوية، للتعرف على الخصائص الديموغرافية لعنة الدراسة.
2. معامل ارتباط بيرسون لحساب صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، وكذلك تحديد مؤشرات مكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي.
3. معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لحساب معامل ثبات المحاور المختلفة لأداة الدراسة.

تاسعاً: مناقشة وتفسير نتائج الدراسة:

(1) النتائج المرتبطة بالبيانات الأولية لمجتمع الدراسة:

جدول رقم (5) يوضح توزيع عينة الدراسة طبقاً للنوع

	النوع	ك	%
	ذكر	71	78,9
	أنثى	19	21,1
الإجمالي		**90**	**%0 10**

يتضح من نتائج الجدول السابق أن: توزيع عينة الدراسة من العاملين بالجمعيات الأهلية في مجال حماية البيئة بمدينة الرياض طبقاً للنوع، جاء في الترتيب الأول العاملين من الذكور بنسبة (78,9%) وفي الترتيب الثاني العاملين من الإناث بنسبة (21,1%). وقد يفسر ذلك بأن الذكور أكثر إقبالاً على التطوع بالجمعيات الأهلية من الإناث، وخاصة الجمعيات التي تتطلب جهد وعمل وممارسات ميدانية مثل جمعيات حماية البيئية، والتي قد لا تتناسب طبيعة عملها مع الإناث.

جدول رقم (6) يوضح توزيع عينة الدراسة طبقاً لمكان العمل

م	مكان العمل	ك	%
أ	جمعية البيئية السعودية	24	26,
ب	جمعية آفاق خضراء البيئية	19	21,
ج	جمعية أصدقاء البيئة	26	28,
د	الجمعية السعودية لعلوم الحياة	21	23,
الإجمالي		**90**	**10**

يتضح من نتائج الجدول السابق أن: توزيع عينة الدراسة من العاملين بالجمعيات الأهلية في مجال حماية البيئة بمدينة الرياض طبقاً لمكان العمل، جاء في الترتيب الأول العاملين بجمعية أصدقاء البيئة بنسبة (28,9%) وفي الترتيب الثاني العاملين بجمعية البيئية السعودية بنسبة (26,7%) وفي الترتيب الثالث العاملين بالجمعية السعودية لعلوم الحياة بنسبة (23,3%) وفي الترتيب الرابع والأخير العاملين بجمعية آفاق خضراء البيئية بنسبة (21,1%). وقد يفسر ذلك بتوزيع العاملين على الجمعيات الأربعة التي وقع اختيار الباحث عليها بنسب متقاربة إلى حد كبير.

جدول رقم (7) يوضح توزيع عينة الدراسة طبقاً لطبيعة العمل بالجمعية

	طبيعة العمل بالجمعية	ك	%
	رئيس مجلس إدارة	4	4,4
	عضو مجلس إدارة	32	35,6
	موظف بالجمعية	54	60,0
الإجمالي		**90**	**%100**

يتضح من نتائج الجدول السابق أن: توزيع عينة الدراسة من العاملين بالجمعيات الأهلية في مجال حماية البيئة بمدينة الرياض طبقاً لطبيعة العمل بالجمعية، جاء في الترتيب الأول الموظفين بالجمعيات الأهلية عينة الدراسة بنسبة (60,0%) وفي الترتيب الثاني أعضاء مجالس الإدارات بنسبة (35,6%) وفي الترتيب الثالث والأخير رؤساء مجال الإدارات بنسبة (4,4%). وقد يفسر ذلك بتوزيع تلك النسب بما يتناسب وطبيعة أعداد منسوبي تلك الجمعيات الأهلية.

جدول رقم (8) يوضح توزيع عينة الدراسة طبقاً للمؤهل العلمي

م	المؤهل العلمي	ك	%
أ	دبلوم	7	7,8
ب	دبلوم عالي	12	13,3
ج	بكالوريوس	64	71,1
د	ماجستير	5	5,6
هـ	دكتوراه	2	2,2
الإجمالي		**90**	**%100**

يتضح من نتائج الجدول السابق أن: توزيع عينة الدراسة من العاملين بالجمعيات الأهلية في مجال حماية البيئة بمدينة الرياض طبقاً للمؤهل العلمي، جاء في الترتيب الأول العاملين

بالجمعيات الأهلية ذوي المؤهل العلمي بكالوريوس بنسبة (71,1%) وفي الترتيب الثاني العاملين ذوي المؤهل العلمي دبلوم عالي بنسبة (13,3%) وفي الترتيب الثالث العاملين ذوي المؤهل العلمي دبلوم بنسبة (7,8%) وفي الترتيب الرابع العاملين ذوي المؤهل العلمي ماجستير بنسبة (5,6%) وفي الترتيب الخامس والأخير العاملين ذوي المؤهل العلمي دكتوراه بنسبة (2,2%). وقد يفسر ذلك باعتماد الجمعيات الأهلية في مجال حماية البيئة على ذوي المؤهلات العليا والتي تتطلبها طبيعة العمل بتلك الجمعيات.

جدول رقم (9) يوضح توزيع عينة الدراسة طبقاً لعدد سنوات الخبرة في مجال العمل

	عدد سنوات الخبرة	ك	%
	أقل من 5 سنوات	14	15,6
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	29	32,2
	من 10 إلى أقل من 15 سنوات	40	44,4
	من 15 سنة فأكثر	7	7,8
	الإجمالي	**90**	**%0 10**

يتضح من نتائج الجدول السابق أن: توزيع عينة الدراسة من العاملين بالجمعيات الأهلية في مجال حماية البيئة بمدينة الرياض طبقاً لعدد سنوات الخبرة في مجال العمل، جاء في الترتيب الأول العاملين بالجمعيات الأهلية ذوي (من 10 إلى أقل من 15 سنوات) بنسبة (44,4%) وفي الترتيب الثاني العاملين ذوي الخبرة (من 5 إلى أقل من 10 سنوات) بنسبة (32,2%) وفي الترتيب الثالث العاملين ذوي الخبرة (أقل من 5 سنوات) بنسبة (15,6%) وفي الترتيب الرابع والأخير العاملين ذوي الخبرة (من 15 سنة فأكثر) بنسبة (7,8%). ويتضح من ذلك ارتفاع معدل خبرات العاملين بالجمعيات الأهلية في مجال حماية البيئة بمدينة الرياض، وقد يفسر ذلك بحرص تلك الجمعيات على استقطاب ذوي الخبرة في مجال إدارتها من أجل المساهمة في تحقيق رؤية وأهداف تلك الجمعيات.

(2) النتائج المرتبطة بالإجابة على تساؤلات الدراسة:

الإجابة على التساؤل الأول:

ما المؤشرات الاجتماعية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي؟

جدول رقم (11) يوضح المؤشرات الاجتماعية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي

م	العبارة	موافق	إلى حد ما	غير موافق	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المؤشر	الترتيب
1	تنمية دور الأسرة في تنمية الوعي البيئي لأفرادها.	55	19	16	219	2,43	0,89	قوي	6
2	تنمية دور وسائل التواصل الاجتماعي في مكافحة الجرائم البيئية.	60	11	19	221	2,46	0,67	قوي	5
3	رصد البعد الاجتماعي للجرائم البيئية في المجتمع.	49	20	21	208	2,31	0,56	متوسط	9
4	تنمية دور المؤسسات التعليمية في تنمية الوعي البيئي للطلاب.	53	17	20	213	2,37	0,74	قوي	7
5	إرشاد أفراد المجتمع للآثار السلبية للجرائم البيئية.	61	15	14	227	2,52	0,66	قوي	3
6	تنمية دور وسائل الإعلام في مكافحة الجرائم البيئية.	57	19	14	223	2,48	0,79	قوي	4
7	تنمية الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع.	64	11	15	229	2,54	0,57	قوي	1
8	تنمية المسئولية البيئية المجتمعية لدى أفراد المجتمع.	51	13	26	205	2,28	0,80	متوسط	10
9	تنمية الوعي بأهمية مكافحة الجرائم البيئية.	62	14	14	228	2,53	0,78	قوي	2
10	تنمية ثقافة التنمية البيئية المستدامة لدى أفراد المجتمع.	50	21	19	211	2,34	0,73	قوي	8
	الإجمالي	**562**	**160**	**178**	**2184**	**2,43**	**0,82**	**قوي**	

يتضح من نتائج الجدول السابق أن: المؤشرات الاجتماعية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي، جاءت بالترتيب كالتالي:

– في الترتيب الأول العبارة رقم (7) (تنمية الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع) بمتوسط حسابي (2,54) وانحراف معياري (0,57).

– في الترتيب الثاني العبارة رقم (9) (تنمية الوعي بأهمية مكافحة الجرائم البيئية) بمتوسط حسابي (2,53) وانحراف معياري (0,78).

– في الترتيب الثالث العبارة رقم (5) (إرشاد أفراد المجتمع للآثار السلبية للجرائم البيئية) بمتوسط حسابي (2,52) وانحراف معياري (0,66).

– في الترتيب الرابع العبارة رقم (6) (تنمية دور وسائل الإعلام في مكافحة الجرائم البيئية) بمتوسط حسابي (2,48) وانحراف معياري (0,79).

– في الترتيب الخامس العبارة رقم (2) (تنمية دور وسائل التواصل الاجتماعي في مكافحة الجرائم البيئية) بمتوسط حسابي (2,46) وانحراف معياري (0,67).

– في الترتيب السادس العبارة رقم (1) (تنمية دور الأسرة في تنمية الوعي البيئي لأفرادها) بمتوسط حسابي (2,43) وانحراف معياري (0,89).

– في الترتيب السابع العبارة رقم (4) (تنمية دور المؤسسات التعليمية في تنمية الوعي البيئي للطلاب) بمتوسط حسابي (2,37) وانحراف معياري (0,74).

– في الترتيب الثامن العبارة رقم (10) (تنمية ثقافة التنمية البيئية المستدامة لدى أفراد المجتمع) بمتوسط حسابي (2,34) وانحراف معياري (0,73).

– في الترتيب التاسع العبارة رقم (3) (رصد البعد الاجتماعي للجرائم البيئية في المجتمع) بمتوسط حسابي (2,31) وانحراف معياري (0,56).

– في الترتيب العاشر العبارة رقم (8) (تنمية المسئولية البيئية المجتمعية لدى أفراد المجتمع) بمتوسط حسابي (2,28) وانحراف معياري (0,80).

ويتضح من ذلك أن مستوى المؤشرات الاجتماعية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي، (قوي)، وقد جاءت بمتوسط حسابي عام (2,43) وانحراف معياري عام (0,82) وقد تمثلت في: تنمية الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع، تنمية الوعي بأهمية مكافحة الجرائم البيئية، إرشاد أفراد المجتمع للآثار السلبية للجرائم البيئية، تنمية دور وسائل الإعلام في مكافحة الجرائم البيئية، تنمية دور وسائل التواصل الاجتماعي في مكافحة الجرائم البيئية، تنمية دور الأسرة في تنمية الوعي البيئي لأفرادها، تنمية دور المؤسسات التعليمية في تنمية الوعي البيئي للطلاب، تنمية ثقافة التنمية البيئية المستدامة لدى أفراد المجتمع، رصد البعد الاجتماعي للجرائم البيئية في المجتمع، تنمية المسئولية البيئية المجتمعية لدى أفراد المجتمع. وهذا ما أكدت علية نتائج دراسة زرارقة (2020) ودراسة الركراكي (2017) والتي أكدتا على أهمية العوامل والمؤشرات الاجتماعية في مكافحة الجرائم البيئية والإرهاب البيئي.

الإجابة على التساؤل الثاني:

ما المؤشرات الاقتصادية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي؟

جدول رقم (12) يوضح المؤشرات الاقتصادية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي

م	العبارة	موافق	إلى حد ما	غير موافق	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المؤشر	الترتيب
1	رصد الخسائر الاقتصادية المترتبة على الجرائم البيئية.	62	14	14	228	2,53	0,76	قوي	7
2	تفعيل العقوبات الاقتصادية على منتهكي قوانين حماية البيئة.	54	19	17	217	2,41	0,84	قوي	9
3	تنمية الوعي بالمخاطر الاقتصادية للجرائم البيئية.	61	17	12	229	2,54	0,90	قوي	6
4	تفعيل دور المحاسبة البيئية في تقييم المشروعات الاقتصادية.	57	13	20	217	2,41	0,69	قوي	8
5	تنمية ثقافة الاقتصاد الأخضر لدى القطاع الصناعي.	66	18	6	240	2,67	0,74	قوي	4
6	رصد البعد الاقتصادي للجرائم البيئية في المجتمع.	68	14	8	240	2,67	0,71	قوي	3
7	مراعاة البعد البيئي في دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية.	54	11	25	209	2,32	0,68	قوي	10
8	مراعاة الاعتبارات البيئية في التخطيط الاقتصادي والتنموي.	70	12	8	242	2,69	0,66	قوي	2
9	تنمية ثقافة الاستدامة البيئية في المشروعات الاقتصادية.	69	15	6	243	2,70	0,59	قوي	1
10	تنمية الوعي بأهمية استخدام التكنولوجيا البيئية الخضراء.	64	22	4	240	2,67	0,82	قوي	5
	الإجمالي	**625**	**155**	**120**	**2305**	**2,56**	**0,79**	**قوي**	

يتضح من نتائج الجدول السابق أن: المؤشرات الاقتصادية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي، جاءت بالترتيب كالتالي:

– في الترتيب الأول العبارة رقم (9) (تنمية ثقافة الاستدامة البيئية في المشروعات الاقتصادية) بمتوسط حسابي (2,70) وانحراف معياري (0,59).

– في الترتيب الثاني العبارة رقم (8) (مراعاة الاعتبارات البيئية في التخطيط الاقتصادي والتنموي) بمتوسط حسابي (2,69) وانحراف معياري (0,66).

– في الترتيب الثالث العبارة رقم (6) (رصد البعد الاقتصادي للجرائم البيئية في المجتمع) بمتوسط حسابي (2,67) وانحراف معياري (0,71).

– في الترتيب الرابع العبارة رقم (5) (تنمية ثقافة الاقتصاد الأخضر لدى القطاع الصناعي) بمتوسط حسابي (2,76) وانحراف معياري (0,74).

– في الترتيب الخامس العبارة رقم (10) (تنمية الوعي بأهمية استخدام التكنولوجيا البيئية الخضراء) بمتوسط حسابي (2,67) وانحراف معياري (0,82).

– في الترتيب السادس العبارة رقم (3) (تنمية الوعي بالمخاطر الاقتصادية للجرائم البيئية) بمتوسط حسابي (2,54) وانحراف معياري (0,90).

– في الترتيب السابع العبارة رقم (1) (رصد الخسائر الاقتصادية المترتبة على الجرائم البيئية) بمتوسط حسابي (2,53) وانحراف معياري (0,76).

– في الترتيب الثامن العبارة رقم (4) (تفعيل دور المحاسبة البيئية في تقييم المشروعات الاقتصادية) بمتوسط حسابي (2,41) وانحراف معياري (0,69).

– في الترتيب التاسع العبارة رقم (2) (تفعيل العقوبات الاقتصادية على منتهكي قوانين حماية البيئة) بمتوسط حسابي (241) وانحراف معياري (0,84).

– في الترتيب العاشر العبارة رقم (7) (مراعاة البعد البيئي في دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية) بمتوسط حسابي (2,32) وانحراف معياري (0,68).

ويتضح من ذلك أن مستوى المؤشرات الاقتصادية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي، (قوي)، وقد جاءت بمتوسط حسابي عام (2,56) وانحراف معياري عام (0,79) وقد تمثلت في: تنمية ثقافة الاستدامة البيئية في المشروعات الاقتصادية، مراعاة الاعتبارات البيئية في التخطيط الاقتصادي والتنموي، رصد البعد الاقتصادي للجرائم البيئية في المجتمع، تنمية ثقافة الاقتصاد الأخضر لدى القطاع الصناعي، تنمية الوعي بأهمية استخدام التكنولوجيا البيئية الخضراء، تنمية الوعي بالمخاطر الاقتصادية للجرائم البيئية، رصد الخسائر الاقتصادية المترتبة على الجرائم البيئية، تفعيل دور المحاسبة البيئية في تقييم المشروعات الاقتصادية،

تفعيل العقوبات الاقتصادية على منتهكي قوانين حماية البيئة، مراعاة البعد البيئي في دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية. وهذا ما أكدت علية نتائج دراسة ليتيم (2022) بشأن أبعاد محاربة الجرائم البيئية بالاتحاد الأوروبي، والتي أوضحت ضرورة اقتراح مشروع لائحة جديدة بشأن الحماية الجنائية للبيئة في شهر ديسمبر من عام 2021.

الإجابة على التساؤل الثالث:

ما المؤشرات التشريعية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي؟

جدول رقم (13) يوضح ما المؤشرات التشريعية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي؟

م	العبارة	موافق	إلى حد ما	غير موافق	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المؤشر	الترتيب
1	تنمية وعي أفراد المجتمع بضرورة الالتزام بقوانين حماية البيئية.	71	11	8	243	2,70	0,65	قوي	4
2	ربط الالتزام بالقوانين البيئية بمنح رخص المشروعات الاقتصادية.	75	6	9	246	2,73	0,79	قوي	2
3	التسويق الاجتماعي لقوانين مكافحة الجرائم البيئية.	69	14	7	242	2,69	0,68	قوي	5
4	تفعيل دور المؤسسات التعليمية في تفعيل قوانين حماية البيئة.	67	12	11	236	2,62	0,70	قوي	8
5	دعم مبادرات الالتزام بقوانين حماية البيئية.	55	19	16	219	2,43	0,85	قوي	10
6	تشجيع مشاركة أفراد المجتمع على وضع قوانين حماية البيئية.	61	23	6	235	2,61	0,76	قوي	9
7	تفعيل دور الأسرة في تفعيل قوانين حماية البيئة.	67	18	5	242	2,69	0,58	قوي	6
8	تحليل سياسات مكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي.	73	11	6	247	2,74	0,92	قوي	1
9	تنمية المسؤولية الاجتماعية بالالتزام بقوانين حماية البيئية.	65	17	8	237	2,63	0,78	قوي	7
10	تطوير التشريعات الرادعة لمكافحة الجرائم البيئية باستمرار.	74	8	8	246	2,73	0,54	قوي	3
	الإجمالي	**677**	**139**	**84**	**2393**	**2,66**	**0,73**	**قوي**	

يتضح من نتائج الجدول السابق أن: المؤشرات التشريعية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي، جاءت بالترتيب كالتالي:

- في الترتيب الأول العبارة رقم (8) (تحليل سياسات مكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي) بمتوسط حسابي (2,74) وانحراف معياري (0,92).
- في الترتيب الثاني العبارة رقم (2) (ربط الالتزام بالقوانين البيئية بمنح رخص المشروعات الاقتصادية) بمتوسط حسابي (2,73) وانحراف معياري (0,79).
- في الترتيب الثالث العبارة رقم (10) (تطوير التشريعات الرادعة لمكافحة الجرائم البيئية باستمرار) بمتوسط حسابي (2,73) وانحراف معياري (0,54).
- في الترتيب الرابع العبارة رقم (1) (تنمية وعي أفراد المجتمع بضرورة الالتزام بقوانين حماية البيئية) بمتوسط حسابي (2,70) وانحراف معياري (0,65).

– في الترتيب الخامس العبارة رقم (3) (التسويق الاجتماعي لقوانين مكافحة الجرائم البيئية) بمتوسط حسابي (2,69) وانحراف معياري (0,68).

– في الترتيب السادس العبارة رقم (7) (تفعيل دور الأسرة في تفعيل قوانين حماية البيئة) بمتوسط حسابي (2,69) وانحراف معياري (0,58).

– في الترتيب السابع العبارة رقم (9) (تنمية المسؤولية الاجتماعية بالالتزام بقوانين حماية البيئية) بمتوسط حسابي (2,63) وانحراف معياري (0,78).

– في الترتيب الثامن العبارة رقم (4) (تفعيل دور المؤسسات التعليمية في تفعيل قوانين حماية البيئة) بمتوسط حسابي (2,62) وانحراف معياري (0,70).

– في الترتيب التاسع العبارة رقم (6) (تشجيع مشاركة أفراد المجتمع على وضع قوانين حماية البيئية) بمتوسط حسابي (2,61) وانحراف معياري (0,76).

– في الترتيب العاشر العبارة رقم (5) (دعم مبادرات الالتزام بقوانين حماية البيئية) بمتوسط حسابي (2,43) وانحراف معياري (0,85).

ويتضح من ذلك أن مستوى المؤشرات التشريعية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي (قوي)، وقد جاءت بمتوسط حسابي عام (2,66) وانحراف معياري عام (0,73) وقد تمثلت في: تحليل سياسات مكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي، ربط الالتزام بالقوانين البيئية بمنح رخص المشروعات الاقتصادية، تطوير التشريعات الرادعة لمكافحة الجرائم البيئية باستمرار، تنمية وعي أفراد المجتمع بضرورة الالتزام بقوانين حماية البيئية، التسويق الاجتماعي لقوانين مكافحة الجرائم البيئية، تفعيل دور الأسرة في تفعيل قوانين حماية البيئة، تنمية المسؤولية الاجتماعية بالالتزام بقوانين حماية البيئية، تفعيل دور المؤسسات التعليمية في تفعيل قوانين حماية البيئة، تشجيع مشاركة أفراد المجتمع على وضع قوانين حماية البيئية، دعم مبادرات الالتزام بقوانين حماية البيئية. وهذا ما أكدت علية نتائج دراسة الكعيوش (2021) بشأن السياسة الجنائية في مواجهة الجرائم البيئية، والتي أوضحت ضرورة تطبيق سياسة التجريم والعقاب في الجرائم البيئية، كما تتفق مع نتائج دراسة خوجلي (2021) والتي أوصت بضرورة إنشاء وحدة عدلية متمثلة في قوات للشرطة البيئية وأيضا وكالات نيابة تتعلق بالتعديات البيئية ومحاكم متخصصة تفصل في تلك التعديات والجرائم البيئية.

الإجابة على التساؤل الرابع:

ما المؤشرات الإدارية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي؟

جدول رقم (14) يوضح المؤشرات الإدارية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي

م	العبارة	موافق	إلى حد ما	غير موافق	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المؤشر	الترتيب
1	المتابعة المستمرة المدى الالتزام بإجراءات مكافحة الجرائم البيئية.	66	12	12	234	2,60	0,76	قوي	6
2	ضبط العقود الإدارية المنظمة لحماية البيئة من التلوث.	71	9	10	241	2,68	0,80	قوي	2
3	تفعيل الإدارة البيئية في المشروعات الاقتصادية.	68	11	11	237	2,63	0,85	قوي	4
4	إعلان العقوبات الإدارية على المؤسسات المنتهكة لقوانين البيئة.	65	9	16	229	2,54	0,79	قوي	8
5	تفعيل معايير التميز المؤسسي في البعد البيئي للمؤسسات الاقتصادية.	59	24	7	232	2,58	0,56	قوي	7
6	دعم مبادرات الإبداع الإداري في مكافحة الجرائم البيئية.	62	14	14	228	2,53	0,69	قوي	9
7	حوكمة الإجراءات الإدارية لمكافحة الجرائم البيئة.	73	8	9	244	2,71	0,84	قوي	1
8	ضبط الإجراءات الإدارية لمحاسبة المشروعات المنتهكة لقوانين البيئة.	71	9	10	241	2,68	0,78	قوي	3
9	تقنين الإجراءات الإدارية لإثبات الجرائم البيئية.	66	14	10	236	2,62	0,64	قوي	5
10	تبسيط إجراءات تراخيص المشروعات الاقتصادية الخضراء.	57	13	20	217	2,41	0,89	قوي	10
الإجمالي		**658**	**123**	**119**	**2339**	**2,60**	**0,71**	**قوي**	

يتضح من نتائج الجدول السابق أن: المؤشرات الإدارية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي، جاءت بالترتيب كالتالي:

- في الترتيب الأول العبارة رقم (7) (حوكمة الإجراءات الإدارية لمكافحة الجرائم البيئة) بمتوسط حسابي (2,71) وانحراف معياري (0,84).
- في الترتيب الثاني العبارة رقم (2) (ضبط العقود الإدارية المنظمة لحماية البيئة من التلوث) بمتوسط حسابي (2,68) وانحراف معياري (0,80).
- في الترتيب الثالث العبارة رقم (8) (ضبط الإجراءات الإدارية لمحاسبة المشروعات المنتهكة لقوانين البيئة) بمتوسط حسابي (2,68) وانحراف معياري (0,78).
- في الترتيب الرابع العبارة رقم (3) (تفعيل الإدارة البيئية في المشروعات الاقتصادية) بمتوسط حسابي (2,63) وانحراف معياري (0,85).
- في الترتيب الخامس العبارة رقم (9) (تقنين الإجراءات الإدارية لإثبات الجرائم البيئية) بمتوسط حسابي (2,62) وانحراف معياري (0,64).
- في الترتيب السادس العبارة رقم (1) (المتابعة المستمرة المدى الالتزام بإجراءات مكافحة الجرائم البيئية) بمتوسط حسابي (2,60) وانحراف معياري (0,76).
- في الترتيب السابع العبارة رقم (5) (تفعيل معايير التميز المؤسسي في البعد البيئي للمؤسسات الاقتصادية) بمتوسط حسابي (2,58) وانحراف معياري (0,56).
- في الترتيب الثامن العبارة رقم (4) (إعلان العقوبات الإدارية على المؤسسات المنتهكة لقوانين البيئة) بمتوسط حسابي (2,54) وانحراف معياري (0,79).

– في الترتيب التاسع العبارة رقم (6) (دعم مبادرات الإبداع الإداري في مكافحة الجرائم البيئية) بمتوسط حسابي (2,53) وانحراف معياري (0,69).

– في الترتيب العاشر العبارة رقم (10) (تبسيط إجراءات تراخيص المشروعات الاقتصادية الخضراء) بمتوسط حسابي (2,41) وانحراف معياري (0,89).

ويتضح من ذلك أن مستوى المؤشرات الإدارية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي (قوي)، وقد جاءت بمتوسط حسابي عام (2,60) وانحراف معياري عام (0,71) وقد تمثلت في: حوكمة الإجراءات الإدارية لمكافحة الجرائم البيئة، ضبط العقود الإدارية المنظمة لحماية البيئة من التلوث، ضبط الإجراءات الإدارية لمحاسبة المشروعات المنتهكة لقوانين البيئة، تفعيل الإدارة البيئية في المشروعات الاقتصادية، تقنين الإجراءات الإدارية لإثبات الجرائم البيئية، المتابعة المستمرة المدى الالتزام بإجراءات مكافحة الجرائم البيئية، تفعيل معايير التميز المؤسسي في البعد البيئي للمؤسسات الاقتصادية، إعلان العقوبات الإدارية على المؤسسات المنتهكة لقوانين البيئة، دعم مبادرات الإبداع الإداري في مكافحة الجرائم البيئية، تبسيط إجراءات تراخيص المشروعات الاقتصادية الخضراء. وهذا ما أكدت علية نتائج دراسة هاشمي (2017) بشأن الجرائم البيئية في الجزائر، والتي أوضحت ضرورة وضع الخطط وسن القوانين والتشريعات والإجراءات الإدارية للحد من الانتهاكات على البيئة.

عاشراً: النتائج العامة للدراسة:

(1) النتائج المرتبطة بالبيانات الأولية لمجتمع الدراسة:

– **طبقاً للنوع:** جاء في الترتيب الأول العاملين من الذكور بنسبة (78,9%) وفي الترتيب الثاني العاملين من الإناث بنسبة (21,1%).

– **طبقاً لمكان العمل:** جاء في الترتيب الأول العاملين بجمعية أصدقاء البيئة بنسبة (28,9%) وفي الترتيب الثاني العاملين بجمعية البيئية السعودية بنسبة (26,7%) وفي الترتيب الثالث العاملين بالجمعية السعودية لعلوم الحياة بنسبة (23,3%) وفي الترتيب الرابع والأخير العاملين بجمعية آفاق خضراء البيئية بنسبة (21,1%).

– **طبقاً لطبيعة العمل بالجمعية:** جاء في الترتيب الأول الموظفين بالجمعيات الأهلية عينة الدراسة بنسبة (60,0%) وفي الترتيب الثاني أعضاء مجالس الإدارات بنسبة (35,6%) وفي الترتيب الثالث والأخير رؤساء مجال الإدارات بنسبة (4,4%).

– **طبقاً للمؤهل العلمي:** جاء في الترتيب الأول العاملين بالجمعيات الأهلية ذوي المؤهل العلمي بكالوريوس بنسبة (71,1%) وفي الترتيب الثاني العاملين ذوي المؤهل العلمي دبلوم عالي بنسبة (13,3%) وفي الترتيب الثالث العاملين ذوي المؤهل العلمي دبلوم بنسبة

(7,8%) وفي الترتيب الرابع العاملين ذوي المؤهل العلمي ماجستير بنسبة (5,6%) وفي الترتيب الخامس والأخير العاملين ذوي المؤهل العلمي دكتوراه بنسبة (2,2%).

- **طبقاً لعدد سنوات الخبرة في مجال العمل:** جاء في الترتيب الأول العاملين بالجمعيات الأهلية ذوي (من 10 إلى أقل من 15 سنوات) بنسبة (44,4%) وفي الترتيب الثاني العاملين ذوي الخبرة (من 5 إلى أقل من 10 سنوات) بنسبة (32,2%) وفي الترتيب الثالث العاملين ذوي الخبرة (أقل من 5 سنوات) بنسبة (15,6%) وفي الترتيب الرابع والأخير العاملين ذوي الخبرة (من 15 سنة فأكثر) بنسبة (7,8%).

(2) النتائج المرتبطة بالإجابة على تساؤلات الدراسة:

الإجابة على التساؤل الأول:

ما المؤشرات الاجتماعية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي؟ اتضح أن مستوى المؤشرات الاجتماعية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي، (قوي)، وقد جاءت بمتوسط حسابي عام (2,43) وانحراف معياري عام (0,82).

الإجابة على التساؤل الثاني:

ما المؤشرات الاقتصادية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي؟ اتضح أن مستوى المؤشرات الاقتصادية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي، (قوي)، وقد جاءت بمتوسط حسابي عام (2,56) وانحراف معياري عام (0,79).

الإجابة على التساؤل الثالث:

ما المؤشرات التشريعية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي؟ اتضح أن مستوى المؤشرات التشريعية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي (قوي)، وقد جاءت بمتوسط حسابي عام (2,66) وانحراف معياري عام (0,73).

الإجابة على التساؤل الرابع:

ما المؤشرات الإدارية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي؟ اتضح أن مستوى المؤشرات الإدارية لمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي (قوي)، وقد جاءت بمتوسط حسابي عام (2,60) وانحراف معياري عام (0,71).

مقترحات الدراسة:

- **المقترحات المرتبطة بالمؤشرات الاجتماعية:**

1. تنمية الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع.
2. تنمية الوعي بأهمية مكافحة الجرائم البيئية.
3. إرشاد أفراد المجتمع للآثار السلبية للجرائم البيئية.

4. تنمية دور وسائل الإعلام في مكافحة الجرائم البيئية.
5. تنمية دور وسائل التواصل الاجتماعي في مكافحة الجرائم البيئية.
6. تنمية دور الأسرة في تنمية الوعي البيئي لأفرادها.
7. تنمية دور المؤسسات التعليمية في تنمية الوعي البيئي للطلاب.
8. تنمية ثقافة التنمية البيئية المستدامة لدى أفراد المجتمع.
9. رصد البعد الاجتماعي للجرائم البيئية في المجتمع.
10. تنمية المسئولية البيئية المجتمعية لدى أفراد المجتمع.

- المقترحات المرتبطة بالمؤشرات الاقتصادية:

1. تنمية ثقافة الاستدامة البيئية في المشروعات الاقتصادية.
2. مراعاة الاعتبارات البيئية في التخطيط الاقتصادي والتنموي.
3. رصد البعد الاقتصادي للجرائم البيئية في المجتمع.
4. تنمية ثقافة الاقتصاد الأخضر لدى القطاع الصناعي.
5. تنمية الوعي بأهمية استخدام التكنولوجيا البيئية الخضراء.
6. تنمية الوعي بالمخاطر الاقتصادية للجرائم البيئية.
7. رصد الخسائر الاقتصادية المترتبة على الجرائم البيئية.
8. تفعيل دور المحاسبة البيئية في تقييم المشروعات الاقتصادية.
9. تفعيل العقوبات الاقتصادية على منتهكي قوانين حماية البيئة.
10. مراعاة البعد البيئي في دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية.

- المقترحات المرتبطة بالمؤشرات التشريعية:

1. تحليل سياسات مكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي.
2. ربط الالتزام بالقوانين البيئية بمنح رخص المشروعات الاقتصادية.
3. تطوير التشريعات الرادعة لمكافحة الجرائم البيئية باستمرار.
4. تنمية وعي أفراد المجتمع بضرورة الالتزام بقوانين حماية البيئية.
5. التسويق الاجتماعي لقوانين مكافحة الجرائم البيئية.
6. تفعيل دور الأسرة في تفعيل قوانين حماية البيئة.
7. تنمية المسؤولية الاجتماعية بالالتزام بقوانين حماية البيئية.
8. تفعيل دور المؤسسات التعليمية في تفعيل قوانين حماية البيئة.
9. تشجيع مشاركة أفراد المجتمع على وضع قواني.
10. حماية البيئية، دعم مبادرات الالتزام بقوانين حماية البيئية.

- المقترحات المرتبطة بالمؤشرات الإدارية:

1. حوكمة الإجراءات الإدارية لمكافحة الجرائم البيئة.
2. ضبط العقود الإدارية المنظمة لحماية البيئة من التلوث.
3. ضبط الإجراءات الإدارية لمحاسبة المشروعات المنتهكة لقوانين البيئة.
4. تفعيل الإدارة البيئية في المشروعات الاقتصادية.
5. تقنين الإجراءات الإدارية لإثبات الجرائم البيئية.
6. المتابعة المستمرة المدى الالتزام بإجراءات مكافحة الجرائم البيئية.
7. تفعيل معايير التميز المؤسسي في البعد البيئي للمؤسسات الاقتصادية.
8. إعلان العقوبات الإدارية على المؤسسات المنتهكة لقوانين البيئة.
9. دعم مبادرات الإبداع الإداري في مكافحة الجرائم البيئية.
10. تبسيط إجراءات تراخيص المشروعات الاقتصادية الخضراء.

المراجع المستخدمة:

أولاً: المراجع العربية:

1. أرناؤوط، محمد السيد (1997) . الانسان وتلوث البيئة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
2. إلياس، ناصر سي (2020). دور المحكمة الجنائية الدولية في حماية البيئة بمواجهتها للجرائم البيئية، بحث منشور، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02: العدد 01، ص1–22، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، الجزائر.
3. امبارك، علواني (2017). المسؤولية الدولية عن جماية البيئة: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراة، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر.
4. بشير، محمد الأمين (2016). الحماية الجنائية للبيئة. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر.
5. بوخالفة، فيصل (2017). الجريمة البيئية وسبل مكافحتها في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون، قسم الحقوق والعلوم السياسية، باتنه، ص14.
6. الجوهري، عبد الهادي (1994). دراسات في التنمية الاجتماعية، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق.
7. الجوهري، محمد محمود (2000). حركة المؤشرات الاجتماعية، القاهرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المجلد الأول، العدد الأول.
8. الحديدي، علا. (1992). قمة الأرض والعلاقة بين الشمال والجنوب، مجلة السياسة الدولية، العدد 109.
9. حسام الدين، محمد (2003). المسؤولية الاجتماعية، منشورات الدار المصرية اللبنانية، ط 1، القاهرة
10. الحموري، صالح، والمعايطة، رولا (2015). المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
11. الخطيب، خليل (2019). واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعة العربية في ضوء التحديات المعاصرة، رسالة ماجستير، جامعة حضرموت المؤتمر العلمي الرابع 24–25، يوليو، 2019م.
12. خليل، زكنية عبد القادر (2009): مدخل الممارسة العامة في مجالات الخدمة الاجتماعية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
13. الخواجة، حازم (2020). الإفصاح عن المسؤولية البيئية والمشاركة والتنمية المجتمعية وفق المواصفات القياسية الدولية أيزو 26000 في التقارير السنوية للشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين "دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

14. الخوالدة، محمد (1987). مفهوم المسؤولية عند الشباب الجامعي في المجتمع الأردني ودعوة لتعليم المسؤولية في التربية المدرسية، المجلة التربوية للعلوم الإنسانية، 6(7)، 124-187، جامعة الكويت.
15. خوجلي، إبراهيم عبد اللطيف (2021). الجرائم البيئية في السودان، قطاع الغابات نموذجاً دراسة تحليلية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (8)، مركز السنبلة للبحوث والدراسات، الأردن، عمان.
16. الدعجاني، شوق (2021). المسؤولية الدولية عن الجرائم البيئية وأثرها على الأمن الإنساني"توضيح جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة هذه الجرائم"، مقال منشور في مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد41، ص47، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية.
17. رجب إبراهيم عبد الرحمن، وآخرون (1983)، أساسيات تنظيم المجتمع، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر.
18. الرشيدي، وليد (2012). المسؤولية المدنية الناشئة عن تلوث البيئة- دراسة مقارنة، جامعة الشرق الأسط.
19. الركراكي، محمد علي (2017). جرائم البيئة بين إقرار المسئولية وتحديد الضحايا، منشورات مجلة العلوم القانونية، سلسلة فقه القضاء الجنائي، العدد (2)، الجزائر.
20. زرارقة، عيسى (2020). مكافحة جرائم الإرهاب البيئي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد (2)، العدد (2)، المركز الجامعي، أفلو، معهد الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
21. السكري، أحمد شفيق (2000). قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
22. سليمان، حسين حسن (2005): الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة والمؤسسة والمجتمع، مجلة المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
23. سنسوري، إكرام، وجابري، هجيرة. (2021). خصوصية الجريمة البيئية، أطروحة ماجستير، جامعة 8 ماي 45 قالمة.
24. الشريف، نايف (2015). جرائم البيئة وعقوباتها في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة، جامعة الملك عبد العزيز- جدة، المملكة العربية السعودية.
25. الصالح، مصلح (1999) .الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار عالم الكتب، للطباعة والنشر والتوزيع.
26. طه، حسين (1984). البيئة والإنسان -دراسات في الأيكولوجيا البشرية. ط3. وكالة المطبوعات. الكويت.
27. العادلي، محمود صالح. (2003). موسوعة حماية البيئة: دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ص17.

28. عبد الأمير، محمد عارف (2019). جريمة تلوث البيئة دراسة مقارنة بين القانون العراقي والقانون الأردني، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط بمدينة العراق.
29. عبد اللطيف، رشاد أحمد (2000): إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية.
30. عبد اللطيف، عبد الحكيم (1996). البيئة في الفكر الاسباني والواقع والألمان، ط (1) الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
31. عبدالله، وليد (2017). أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت. جامعة آل البيت.
32. العساف، صالح بن حمد (2010): مدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، دار الزهراء، الرياض.
33. علال، قاشي (2018). الآليات القانونية لحماية البيئة في ظل تطور الجريمة البيئية تحقيقاً للتنمية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد3، العدد: 4، 11.
34. العيسي، نورة (2021). مكافحة الجرائم البيئية في المملكة العربية السعودية. 8. مارس. 2021م مكافحة الجرائم البيئة في المملكة العربية السعودية.
35. الفريج، منصور بن محمد بن عبد الله (2012). التلوث البيئي الناجم عن محطات توليد الطاقة الكهربائية في مدينة الرياض وأثره على الأمن البيئي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بمدينة الرياض.
36. القانون البيئي السعودي (1422هـ). اللائحة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (193) بتاريخ 28-7-1422هـ.، وتتعلق بمقاييس حماية البيئة.
37. كاظم، خالد (2019). دور المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الجرئيمة البيئية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العراق.
38. الكعيوش، ياسين (2021). السياسة الجنائية في مواجهة الجرائم البيئية، مجلة القضاء الجنائي، المجلد (6)، العدد (11-12)، الجزائر.
39. ليتيم، نادية (2022). أبعاد محاربة الجرائم البيئية بالاتحاد الأوروبي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد (7)، العدد (1)، المركز الجامعي أحمد بن يحي، معهد العلوم القانونية والإدارية، الجزائر.
40. المالكي، ابتسام سعيد (2008): جريمة تلويث البيئة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
41. محمد، ناهد (2015). أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على ولاء العملاء دراسة على شركات المنتجات الغذائية السودانية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

42. مختار، مصلوح، ميشيل مان (1999): موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة سعد عبد العزيز عادل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
43. المليجي، حلمي (2001). مناهج البحث في علم النفس، ط (1)، دار النهضة العربية، القاهرة.
44. المومني، فواز، والمعاني، محمد (2017). المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها ببعض المتغيرات البيئية، بحث منشور من رسالة ماجستير، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني.
45. النجاب، بشير (2017) .نظرية الدور ومفهومها. الحوار المتمدن، العدد 5518.
46. هاشمي، حميدة (2017). الجرائم البيئية في الجزائر، المؤتمر الدولي المحكم، الجريمة والمجتمع، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، السناسل، رماح، الجزائر.
47. هلال، أشرف (2005). جرائم البيئة بين النظرية والتطبيق، ط (1)، دار النهضة العربية، القاهرة.
48. يماني، شرين حسان (2020): برنامج تدريبي مقترح لتنمية الأداء المهني للأخصائي الاجتماعي في العمل مع جماعات النشاط المدرسي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد51 .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Al Agha, Samah (2018): Understanding the Environmental Crime, The Arab Journal of Forensic Sciences and Forensic Medicine, Naif Arab University for Security Sciences - Arab Society for Forensic Sciences and Forensic Medicine, Volume 1, Volume 8, Pp 960 – 966.
2. Fitriani Rahmadia (2020): Criminal Liability in Environmental Crimes Committed by Corporations after the Supreme Court Regulation ,Number 13 of 2016 at Indonesia.
3. Louise,c&Stephen,j(2001):"social work practice. Ageneralist approach " ally bacom, London

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

https:\\www.who.int\gobalchange\ecosy.38

الهيئة العامة للإحصاء المملكة العربية السعودية.

https://www.unep.org/ar/alakhbar-walqss

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2022).

الدعجاني، شوق. (2022). المسؤولية الدولية عن الجرائم البيئية وأثرها على الأمن الإنساني "مع توضيح جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة هذه الجرائم"، مقال منشور في مجلة جيل حقوق الإنسان العدد 41، ص 47.

رؤية 2030 في المحافظة على البيئة. (2022). https://ar.tdtube.net/archives/47626

مقال المسؤولية المجتمعية ورؤية المملكة السعودية 2030 (2020)،. الخميس، 11.يونيو.2020م، المسؤولية الاجتماعية ورؤية المملكة 2030 | الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية(csrsa.net)